

سكان ماليزيا متعدّدو الديانات، ويشكل المسلمون نحو 60 بالمائة منهم. لدى ماليزيا نظام محاكم مزدوج، مع تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة والفقه على المسلمين فقط، وذلك في الأمور المنصوص عليها في الدستور الفيدرالي مثل قانون الزواج، والأوقاف الخيرية، والهيئات، والمواريث، والانتهاكات غير المنصوص عليها في القانون الفيدرالي (الانتهاكات الزوجية، والخلوات، وما يؤمّه الإسلام). للهيئة التشريعية للولاية وسلطان الولاية سلطة تشريع تلك الأمور، وهو ما يعني وجود 14 مجموعة مختلفة من قوانين المسلمين في ماليزيا.

قانون الأسرة الإسلامي (الأراضي الفيدرالية) الصادر سنة 1984، والذي تم وضعه ليكون نموذجاً لقوانين الولايات الماليزية، يعتبر، على المستوى الدولي، من بين أكثر قوانين الأسرة الإسلامية تقدماً فيما يتعلق بحقوق المرأة وحمايتها. بيد أن سلسلة من التعديلات أدخلت على القانون منذ عام 1984 أبطلت عملياً العديد من المواد الإيجابية تجاه المرأة والتي كان منصوصاً عليها في الصيغة الأصلية للقانون.

ماليزيا

المساواة في الأسرة ضرورية

- ▶ يحتوي النص الحالي لقانون الأسرة الإسلامي على عدد من المواد التي تميز ضد المرأة، وتشمل:
 - الحد الأدنى لسن زواج المرأة أقل من مثيله لدى الرجل.
 - لا يحق للمرأة الزواج إلا بموافقة وليها، أيّاً كان عمرها، بينما لا يحتاج الرجل لموافقة ولي.
 - على المرأة أن تطيع زوجها، فإن لم تلبى رغباته "المشروعة" اعتبرت "ناشراً"، وهو ما يعني إمكانية أن تفقد حقها في النفقة.
 - يستطيع الرجل أن يطلق زوجته متى أراد، خارج نظام المحاكم، ولكن على المرأة أن تتوجه إلى المحكمة لتحصل على حكم بالتطبيق بناء على عدد من الحالات المحددة جداً والتي تتطلب أدلة مكثفة.
 - قد تفقد المرأة (ولكن ليس الرجل) حقها في حضانة الأبناء لأسباب عديدة، بما فيها "سوء الخلق".
 - ليس للمرأة الحق في الولاية على الأبناء. وحتى عندما تتمتع المرأة بالوصاية على أبنائها، تظل للاب، بوصفه الولي الشرعي، السيطرة على الأمور التي تتطلب موافقة الولي، مثل الحصول على جواز سفر، أو التسجيل للالتحاق بمدرسة أو تغيير المدرسة، أو إجراء جراحة. وقد تم تعديل مواد مشابهة لغير المسلمين سنة 1999 بما يكفل للمرأة حقاً مساوياً في الولاية. ونجحت الجماعات النسائية في الضغط على الحكومة لإصدار توجيهاتها إلى مختلف الوزارات لتسمح بمنح النساء المسلمات بعض حقوق الولاية، ولكن قوانين المسلمين نفسها لم تتغير.

▶ في أواخر 2005 تم إقرار تعديلات ارتكاسية على قانون الأسرة الإسلامي في مجلسي النواب والشيوخ. تلك التعديلات زادت من التمييز ضد المرأة بتخفيفها القيود على تعدد الزوجات، واستخدمت لغة محايدة تجاه النوع الاجتماعي حتى تمتد بحق الزوجة في فسخ عقد الزواج إلى الزوج، وسمحت للزوج بالحصول على أمر من المحكمة يمنع زوجته من التصرف في ممتلكاتها خلال سير إجراءات الطلاق، ومكنت الزوج من المطالبة بنصيب في الممتلكات الزوجية مع تعدد زوجاته. ولكن، نظراً لقوة احتجاج المنظمات النسائية والجماهير، أمر رئيس الوزراء المحامي العام بإعادة صياغة القانون. وتم منح الجماعات النسائية مقعداً في مائدة المفاوضات الخاصة بتلك العملية. تم الانتهاء من صياغة قانون جديد وينتظر عرضه على البرلمان.

المساواة في الأسرة ممكنة

- ▶ في الانتخابات العامة التي جرت في 8 مارس / آذار 2008 حققت أحزاب المعارضة أقوى ظهور لها منذ استقلال ماليزيا؛ حيث فازت بـ 36.9 بالمائة من مقاعد البرلمان، وبخمس من الهيئات التشريعية للولايات، البالغ عددها 13 هيئة. وقد أدت تلك الانتخابات إلى انفتاح في النقاش السياسي والاجتماعي في ماليزيا، على مستوى الولايات وعلى المستوى الفيدرالي على حد سواء.
 - ▶ يشارك المسلمون والمسلمات التقدميون، وكذلك أبناء العقائد الأخرى في النقاشات الدائرة حول الإسلام وحقوق المرأة.
 - ▶ ظلت مؤسسة الأخوات في الإسلام تعمل على مدى نحو عشرين سنة لخلق فضاء عام قادر على التعامل مع القضايا المتعلقة بالإسلام، ولإيجاد صوت للمرأة المسلمة في المجال العام. وقد اتبعت المؤسسة استراتيجية متعددة المسارات للدفع في اتجاه إحداث إصلاح شامل في قانون الأسرة في ماليزيا. وفي هذا الإطار قامت المؤسسة بوضع نموذج لقانون الأسرة يقوم على مبادئ المساواة والعدل الإسلامية، يمكن تقديمه إلى البرلمان. وتشمل بعض الإصلاحات الجوهرية:
 - المساواة بين الرجل والمرأة في الحد الأدنى لسن الزواج.
 - إلغاء شرط موافقة ولي المرأة على زواجها.
 - شكل موحد لعقد الزواج تكون فيه كل الزوجات لزوج واحد فقط ويحظر فيه تعدد الزوجات. يمكن السماح بتعدد الزوجات
- ▶ في ظروف استثنائية فقط ويُعقد له عقد زواج خاص ومنفصل.
 - حق متساوٍ في الطلاق وعدم إتمام الطلاق إلا بقرار قضائي.
 - تقسيم متساوٍ لممتلكات الزوجية بدلاً من الممارسة المعيارية الحالية التي تعطي الزوجة ثلث الممتلكات فقط.
 - حق متساوٍ في الولاية والوصاية على الأبناء.
- ▶ احتذاءً بالنموذج المغربي، تقوم مؤسسة الأخوات في الإسلام بإعداد دليل إرشادي لدعم مواد نموذج القانون هذا، اعتماداً على إطار شمولي للحجج من الزوايا الدينية، والاجتماعية، وزاوية القانون والسياسة المحلية، وزاوية حقوق الإنسان العالمية، كما يعتمد أيضاً على نماذج للممارسات الإيجابية في دول إسلامية أخرى فيما يتعلق بكل مادة من مواد القانون.
- ▶ بدأت مؤسسة الأخوات في الإسلام أيضاً حملة تعليم عام على المستوى الوطني، تهدف إلى بناء دعم عبر شرائح واسعة من النساء وجماعات حقوق الإنسان وكذلك على المستوى الشعبي، من أجل الحفاظ على قوة الدفع لإجراء الإصلاح القانوني. وفي عام 2008 قام برنامج التعليم العام بالمؤسسة بتدريب أكثر من 2000 من النساء على المستوى الشعبي في 11 ولاية من ولايات ماليزيا الأربع عشرة. هذا بالإضافة إلى إنشاء شبكة وطنية من الجماعات النسائية الشعبية و"جاهوي" (التحالف من أجل حقوق المرأة المسلمة) للتحديث في قضايا المرأة المسلمة.